تاريخ فنون الحديث

٣

المستدرك على الصحيحين للحاكم

قد أودع الحافظ محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري(١) في كتابه المستدرك ما ليس في الصحيحين مما رأى أنه على شرطهما أو شرط أحدهما (٢) أو ما أدى اجتهاده الى تصحيحه وان لم يكن على شرط واحد منهما مشيراً الى القسم الاول بقوله هذا حديث على شرط الشيخين أو على شرط البخاري أو على شرط مسلم والى القسم الثاني بقوله هذا حديث صحيح الاسناد وربما أورد فيه ما لم يصح عنده منبهاً على ذلك وهو متساهل في التصحيح وقد لخص الحافظ الذهبي (٣) مستدركه وأبان ما فيه من ضعيف أو منكر وهو كثير وجمع جزء في الاحاديث الموضوعة التي وجدت فيه فبلغت حوالي مائة. قال الذهبي : في المستدرك جملة وافرة على شرطيهما أو شرط أحدهما ولعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب وفيه نحو الربع مما صح سنده وفيه بعض الشيء وما بقي وهو نحو الربع فهو مناكير واهيات لا تصح وفي بعض ذلك موضوعات

وهذا الامر مما يتعجب منه فان الحاكم كان من الحفاظ البارعين في هذا الفن ويقال أن السبب في ذلك أنه صنفه في أواخر عمره وقد اعترته غفلة وقال الحافظ ابن حجر انما وقع للحاكم التساهل لانه سود الكتاب لينقحه فعاجلته المنية ولم يتيسر له تحريره وتنقيحه

وقال كثير من المحدثين ان ما انفرد الحاكم عن أئمة الحديث بتصحيحه يبحث عنه ويحكم عليه بما يقضي به حاله من الصحة أو الحسن أو الضعف اه

---

(١) توفي سنة ٤٠٥ (٢) قال النووي المراد بقول المحدثين على شرطهما أو على شرط أحدهما ان يكون رجال الاسناد في كتابيهما أو في كتاب أحدهما لانهما ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما (٣) سنة ٧٤٨

المستخرجات على الصحيحين

قبل أن نذكر المستخرجات على الصحيحين نذكر معنى الاستخراج فنقول الاستخراج أن يعمد حافظ الى صحيح البخاري مثلا فيورد أحاديثه واحداً واحداً بأسانيد لنفسه غير ملتزم فيه ثقة الرواة - من غير طريق البخاري الى أن يلتقي معه في شيخه أو فيمن فوقه اذا لم يمكن الاجتماع معه في الاقرب وربما ترك المستخرج أحاديث لم يجد له بها اسناداً مرضياً وربما علقها عن بعض رواتها وربما ذكرها من طريق صاحب الاصل وقد اعتنى كثير من الحفاظ بالتخريج وقصروا ذلك في الاكثر على الصحيحين لكونهما العمدة في هذا الفن . وللمستخرجات فوائد منها ما قد يقع فيها من زوائد في الحديث لانهم لا يلتزمون الفاظ المستخرج عليه ومنها علو الاسناد اذ رواية الحديث عن صاحب المستخرج عليه أبعد من روايته عن طبقته أو شيوخه وقد يقع فيها التصريح بالسماع مع كون الاصل معنعناً أو بتسمية مبهم في الاصل ولا يحكم للزيادات الواقعة في المستخرجات بالصحة الا اذا كان سند المستخرج الى الشيخ الذي التقى فيه مع مصنف الاصل صحيحاً متصلا . وقد يطلق التخريج على عزو الحديث الى من أخرجه من الأئمة كقولنا أخرجه البخاري للحديث الذي يوجد في صحيحه

ومن الكتب المستخرجة على جامع البخاري المستخرج لابي نعيم أحمد بن عبد الله الاصبهاني (١) والمستخرج لابي بكر أحمد بن ابراهيم الاسماعيلي (٢) والمستخرج لابي بكر أحمد بن محمد البرقاني شيخ الفقهاء والمحدثين (٣)

ومن المستخرجات على صحيح مسلم تخريج أحمد بن حمدان النيسابوري (٤) وتخريج ابي عوانة الاسفرائيني (٥) وتخريج أبي نصر الطوسي (٦) والمسند المستخرج على مسلم للحافظ أبي نعيم الاصبهاني (٦)

المجتبى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٧)

لما صنف النسائي سننه الكبرى أهداها الى أمير الرملة فقال له أكل ما فيها صحيح فقال فيها الصحيح والحسن وما يقاربهما فقال بين لي الصحيح من غيره

---

١٠. توفي سنة ٤٣٠ ٢٠. سنة ٣٧١ ٣٠ سنة ٤٢٥ ٤٠ سنة ٣١١ ٥٠ سنة ٣١٦ ٦٠ سنة ٣٤٤ ٧٠ ٣٠٣

فصنف له السنن الصغرى وسماه المجتبى من السنن

ودرجته في الحديث بعد الصحيحين لانه أقل السنن بعدهما ضعفاً. وأما سننه الكبيرة فكان من طريقته أن يخرج فيها عن كل شخص لم يجمع على تركه. وإذا نسب الى النسائي رواية حديث فانما يعنون رواته في مجتباه وقد شرح المجتبى شرحا وجيزاً الحافظ جلال الدين السيوطي (١) وكذلك شرحه أبو الحسن محمد ابن عبد الهادي السندي الحنفي (٢) اقتصر فيه على حل ما يحتاج اليه القارئ والمدرس من ضبط اللفظ وايضاح الغريب والاعراب شأنه في شرح الكتب الستة على أن شرحه أوسع من شرح السيوطي (*) وقد شرح سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي زوائده على الصحيحين وأبي داود والترمذي في مجلد

سنن أبي داود سليمان بن أشعث السجستاني (٣)

قال أبو سليمان الخطابي في كتابه معالم السنن اعلموا رحمكم الله أن كتاب السنن لابي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله وقد رزق القبول من كافة الناس فصار حكما بين فرق العلماء وطبقات العلماء على اختلاف مذاهبهم فلكل منه ورد ومنه شرب (**) وعليه معول أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب وكثير من أقطار الارض. قال أبو داود رحمه الله كتبت عن رسول الله (ص) خمسمائة الف حديث فانتخبت منها أربعة آلاف حديث وثمانمائة فضمنتها هذا الكتاب ذكرت الصحيح ومايشبهه ويقاربه ويكفي الانسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث أحدها قوله (ص) « الاعمال بالنيات » والثاني قوله (ص) « من حسن اسلام المرء تركه مالا يعنيه » والثالث قوله (ص) « لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لاخيه مايرضى لنفسه » والرابع « الحلال بين والحرام بين » الحديث وقال ما ذكرت في كتابي حديثاً أجمع الناس على تركه وما كان به من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ومنه مالا يصح سنده. ومالم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض، وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي (ص) الا وهي فيه ولا أعلم شيئاً بعد القرآن الزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب ولا يضر رجلا أن لا يكتب من العلم شيئاً بعد ما يكتب هذا الكتاب الى آخر كلامه في رسالته

(*) طبع المجتبى على شرحيه هذين في الهند (**) الشرب بالكسر كالورد وهو بمعنى المنعول أي مايورد ومايشرب (١) توفي سنة ٩١١ (٢) سنة ١١٣٨ (٣) سنة ٢٧٥

الى أهل مكة . وقد اشتهر هذا الكتاب بجمعه لاحاديث الاحكام وفيه كثير من المراسيل وكان يحتج بها من تقدم الشافعي كسفيان الثوري ومالك والاوزاعي

﴿شروحها﴾ شرح هذه السنن كثيرون من أفاضل العلماء شرحها الامام الخطابي (١) في كتابه معالم السنن وقطب الدين أبو بكر اليمني الشافعي (٢) في أربع مجلدات كبار وابو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (٣) كتب فيما شرحه سبع مجلدات الى أثناء سجود السهو وشرح زوائده على الصحيحين ابن الملقن في مجلدين وشرح السنن شهاب الدين الرملي (٤)

مختصراتها قد اختصرها زكي الدين المنذري (٥) واسمى مختصره المجتبى وقد شرحه السيوطي بكتابه زهر الربا على المجتبى وهذب المختصر ابن قيم الجوزية الحنبلي (٦) وشرح مهذبه شرحا جميلا ذكر فيه أن الحافظ المنذري قد أحسن في اختصاره فهذبته نحو ماهذب هو به الاصل وزدت عليه من الكلام على علل سكت عنها اذ لم يكملها وتصحيح أحاديثه والكلام على متون مشكلة لم يفتح مقفلها وقد تبسطت الكلام على مواضع لعل الناظر لايجدها في كتاب سواه

قال ابن كثير في مختصر علوم الحديث أن الروايات لسنن أبي داود كثيرة يوجد في بعضها ماليس في الاخرى

الجامع الصحيح لمحمد أبي عيسى الترمذي (٦)

قال ابو عيسى الترمذي رحمه الله تعالى عرضت هذا الكتاب على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به واستحسنوه وقال ما أخرجت بكتابي هذا الا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء فعلى هذا كل حديث احتج به محتج أو عمل بوجه عامل أخرجه سواء صح طريقه أو لم يصح لكنه تكلم على درجة الحديث وبين الصحيح منه والمعلول كما ميز المعمول به من المتروك وساق اختلاف العلماء فكتابه لذلك جليل القدر جم الفائدة كما انه قليل التكرار

﴿شروحه﴾ قد شرحه محمد بن عبد الله الاشبيلي المعروف بابن العربي المالكي (٨) وأسمى شرحه (عارضة الاحوذي في شرح الترمذي) وشرحه الحافظ محمد بن محمد الشافعي (٩) شرح نحو ثلثيه في عشر مجلدات ولم يتمه وقد كمله زين الدين

(١) توفي سنة ٣٢٨ (٢) سنة ٦٥٢ (٣) سنة ٨٢٦ (٤) سنة ٨٤٨ (٥) سنة ٦٥٦
(٦) سنة ٧٥١ (٧) سنة ٢٧٩ (٨) سنة ٥٤٦ (٩) سنة ٧٣٤

عبد الرحيم بن حسين العراقي (١) وشرحه عبدالرحمن بن احمد الحنبلي في عشرين مجلدا وقد احترق شرحه في الفتنة وكذلك شرحه السيوطي والسندي وشرح زوائده على الصحيحين وابي داود عمر بن علي بن الملقن (٢)

﴿ مختصراته ﴾ منها الجامع لنجم الدين محمد بن عقيل (٣) ومختصر الجامع لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي (٤)

سنن محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (٥)

عد بعض الحفاظ أصول السنة خمسة يعني كتب البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داود وعدها بعض آخر ستة بضم سنن ابن ماجه الى الخمسة السالفة وأول من فعل ذلك ابن طاهر المقدسي (٦) ثم الحافظ عبد الغني (٧) في كتاب الاكمال في أسماء الرجال وانما قدموا سنن ابن ماجه على الموطأ لكثرة زوائده على الخمسة بخلاف الموطأ . قال بعض المحدثين ينبغي ان يجعل السادس كتاب الدارمي فانه قليل الرجال الضعفاء نادر الاحاديث المنكرة والشاذة (٨) وان كان فيه أحاديث مرسلة وموقوفة . وقد جعل بعض العلماء كرزين السرقسطي (٩) سادس الكتب الموطأ وتبعه على ذلك المجد بن الاثير في كتاب جامع الاصول وكذا غيره

قال الحافظ المزي ان كل ما انفرد به ابن ماجه عن الخمسة فهو ضعيف ولكن قال الحافظ ابن حجر انه انفرد بأحاديث كثيرة وهي صحيحة فالاولى حمل الضعف على الرجال

شروح سنن ابن ماجه : شرحها كمال الدين محمد بن موسى الدميري الشافعي (١٠) في خمس مجلدات واسمى شرح الديباجة ولكنه مات قبل تحريره وشرحها ابراهيم ابن محمد الحلبي (١١) وجلال الدين السيوطي في شرحه مصباح الزجاجة وكذلك السندي وقد شرح سراج الدين عمر بن علي بن الملقن زوائده على الخمسة في ثمان مجلدات وسمى شرحه ما تمس اليه الحاجة على سنن ابن ماجه

(١) توفي سنة ٨٠٤ (٢) سنة ٨٠٤ (٣) سنة ٧٢٩ (٤) سنة ٧١٠ (٥) سنة ٢٧٣ (٦) سنة ٦٠٠ (٧) بعد سنة ٦٠٠ (٨) الحديث المنكر ما كان في سنده كثير الغلط أو غافل عن الاتقان أو فاسق والشاذ ما خالف فيه الثقة من هو أرجح منه (٩) توفي سنة ٥٣٥ (١٠) سنة ٨٠٨ (١١) سنة ٨٤١

باقي كتب السنة الصحيحة غير الكتب الستة

مما أسلفت يتبين لك ان الصحيحين لم يستوعبا كل الصحيح وكذلك الاصول الخمسة أو الستة وان كان الزائد عليها قليلا قال الامام النووي الصواب قول من قال انه لم يفت الاصول الخمسة الا النزر اليسير. وها نحن أولاء ندلي اليك بباقي الكتب الشهيرة الجامعة للصحيح في القرنين الثالث والرابع

فمنها صحيح محمد بن اسحاق بن خزيمة النيسابوري (١) وصحيحه أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان تلميذه لشدة تحريه حتى انه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الاسناد. ومنها صحيح أبي حاتم محمد ابن حبان البستي (٢) واسم مصنفه التقاسيم والانواع والكشف على الحديث منه عسر لانه غير مرتب على الابواب ولا المسانيد وقد رتبه ابن الملقن وجرد أبو الحسن الهيثمي زوائده على الصحيحين في مجلد وقد نسبوا لابن حبان التساهل في التصحيح الا أن تساهله أقل من تساهل الحاكم في مستدركه. ومنها صحيح أبي عوانة يعقوب ابن اسحاق (٣) وصحيح المنتقى لابن السكن سعيد ابن عثمان (٤) وسنن الامام الحافظ علي بن عمر البغدادي الشهير بالدارقطني (٥) والمنتقى في الاحكام لابن الجارود عبد الله ابن علي «٦» والمنتقى في الآثار لقاسم ابن أصبغ محدث الاندلس «٧»

كتب الاطراف

كتب الاطراف هي ما تذكر طرفا من الحديث يدل على بقيته وتجمع أسانيده اما مستوعبة أو مقيدة بكتب مخصوصة فمن ذلك

أطراف الصحيحين للحافظ ابراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي (٨) ولابي محمد خلف بن محمد الواسطي (٩) قال الحافظ بن عساكر وكتاب خلف أحسنهما ترتيباً ورسما وأقلهما خطأ ووهما. وهو في دار الكتب السلطانية أربع مجلدات — ولابي نعيم أحمد بن عبد الله الاصفهاني (١٠) — وللحافظ أبي الفضل أحمد

«١» توفي سنة ٣١١ «٢» سنة ٣٥٤ «٣» سنة ٣١٦ «٤» سنة ٣٥٣ «٥» سنة ٣٨٥ «٦» سنة ٣٠٧ «٧» سنة ٣٤٠ «٨» سنة ٤٠٠ «٩» سنة ٤٠ «١٠» سنة ٥١٧

ابن علي بن حجر العسقلاني وأطراف السنن الاربعة لابن عساكر الدمشقي (١) في ثلاث مجلدات مرتباً على حروف المعجم واسمه الاشراف على معرفة الاطراف وأطراف الكتب الستة لمحمد بن طاهر المقدسي (٢) جمع فيه أطراف الصحيحين والسنن الاربعة قال ابن عساكر في مقدمة كتابه الاشراف سبرته واختبرته فظهرت فيه أمارات النقص والفيته مشتملا على أوهام كثيرة وترتيبه مختل. لهذا عمل كتابه الاشراف ولهذا السبب أيضاً لخصه الحافظ محمد بن علي الحسيني الدمشقي (٣) ورتبه أحسن ترتيب واسم كتاب المقدسي اطراف الغرائب والافراد، وللحافظ يوسف بن عبد الرحمن المزي (٤) أطراف الكتب الستة أيضاً وفيه أيضاً أوهام جمعها ابو زرعة أحمد ابن عبد الرحيم (٥) وقد اختصر أطراف المزي الذهبي (٦) كما اختصره أيضاً محمد بن علي الدمشقي الآنف ذكره ولابن الملقن الاشراف على أطراف السنة.

ولابن حجر اتحاف المهرة باطراف العشرة يعني الكتب الستة والمسانيد الاربعة في ثماني مجلدات. وقد أفرد منه تأليفه المسمى بأطراف المسند المعتلي يقع في مجلدين.

دور التهذيب بعد القرن الرابع

ان جمع السنن من أفواه الرواة والنظر في رجال الاسانيد وازالهم منازلهم وبيان عليل الحديث من صحيحه كاد ينتهي بانتهاء القرن الرابع كما التفأت اذ ذاك جذوة الاجتهاد وركن الناس الى التقليد في الدين فاكثر الكتب التي تجدها بعد ذلك العصر سلكت مسلك التهذيب أو جمع الشتيت وبيان الغريب، أو نحت منحى الابداع والترتيب أو طرقت سبيل الاختصار والتقريب وجل من تكلم في الاسانيد بعد المائة الرابعة كان عالة على مادونه أئمة الحديث في القرون السالفة

ولا يسبقن الى ذهنك — وأنت النطن اللبيب — أنه لم يسبق القرن الخامس جمع وتهذيب فان ذلك قد وجد ولكن لم يشع شيوعه بعد القرن الرابع ونحن من سنتنا في هذه الرسالة مراعاة الامور الشائعة ولا نلتفت للنبير النادر

«١» توفي سنة ٥٧١ «٢» سنة ٥٠٧ «٣» سنة ٧٦٥ «٤» سنة ٨٤٢ «٥» سنة ٨٢٠ «٦» سنة ٧٤٨

أهم الكتب الجامعة لمتون الحديث في دور التهذيب

الجمع بين الصحيحين قد جمع كثير من الافاضل بين صحيحي البخاري ومسلم ومن هؤلاء محمد بن عبد الله الجوزقي (١) واسماعيل بن أحمد المعروف بابن الفرات (٢) ومحمد بن أبي نصر الحميدي الاندلسي (٣) وربما زاد زيادات ليست فيهما وحسين بن مسعود البغوي (٤) ومحمد بن عبد الحق الاشبيلي «٧» وأحمد بن محمد القرطبي المعروف بابن أبي حجة «٥»

الجمع بين الكتب الستة قد جمع بينها عبد الحق بن عبد الرحمن الاشبيلي المعروف بابن الخراط «٦» وقطب الدين محمد بن علاء الدين المكي «٧» وكتابه مرتب مهذب

وأبو الحسن رزين بن معاوية العبدري السرقسطي «٨» في كتابه تجريد الصحاح ولكنه لم يحسن في ترتيبه وتهذيبه وترك بعضاً من أحاديث الستة فلما جاء أبو السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الاثير الجزري الشافعي «٩» هذب كتابه ورتب أبوابه وأضاف اليه ما أسقطه من الاصول وشرح غريبه وبين مشكل الاعراب وخفي المعنى وحذف اسانيده ولم يذكر الا راوي الحديث من صحابي أو تابعي كما ذكر المخرج له من الستة ولم يذكر من أقوال التابعين والأئمة الا النادر ورتب أبوابه على حروف المعجم وسماه جامع الاصول لاحاديث الرسول فجاء كتاباً فذا في بابه لم ينسج أحد على منواله فقرب الينا البعيد وسهل علينا العسير وهو بدار الكتب السلطانية المصرية في عشرة أجزاء صغيرة ولعل الله يسوق اليه من يبرزه الى عالم المطبوعات فيسدي بذلك الى طلاب الحديث معروفاً جميلا. وقد اختصر هذا الجامع كثيرون منهم محمد المرزوي «١٠» وهبة الله ابن عبد الرحيم الحموي «١١» وعبد الرحمن بن علي المعروف بابن الديبع الشيباني الزبيدي «١٢» وهو احسن المختصرات وقد طبع حديثاً بمصر ويقع في ثلاثة أجزاء ولابي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزبادي «١٣» زوائد عليه سماها تسهيل الوصول الى الاحاديث الزائدة على جامع الاصول وان في هذا وما قبله لغنية عن كتب الحديث الاخرى وكفاية

«١» توفي سنة ٣٨٨ «٢» سنة ٤١٤ «٣» سنة ٤٨٨ «٤» سنة ٥١٦ «٥» سنة ٥٨٢ «٦» سنة ٦٤٢ «٧» سنة ٥٨٢ «٨» سنة ٩٩٠ «٩» سنة ٥٣٥ «١٠» سنة ٦٠٦ «١١» سنة ٦٨٢ «١٢» سنة ٧١٨ «١٣» سنة ٩٤٤ «١٤» ٨١٧